# تقرير الرقابة المالية على بلدية أولاد الشامخ

## (تصرّف سنة 2017)

**تقديم البلدية**

أحدثت بلدية أولاد الشامخ بمقتضى الأمر المؤرخ في 4 أفريل 1985. وتبلغ مساحتها 36.432 هكتارا كما يبلغ عدد سكانها 23.000 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014[1]. ويبلغ عدد المؤسّسات حسب السجل الوطني للمؤسسات مجموع 1.034 مؤسسة بعنوان سنة 2017.

وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 598 لسنة 2016 المؤرخ في 19 ماي 2016 والمتعلّق بتنقيح الأمر عدد 662 لسنة 2011 المؤرخ في 2 جوان 2011 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية التونسية (أولاد الشامخ)، أدارت شؤون بلدية أولاد الشامخ خلال سنة 2017 نيابة خصوصية ترأسها معتمد أولاد الشامخ وضمّت 7 أعضاء.

وبلغ معدّل الموارد السنويّة للبلديّة خلال الفترة 2015 -2017 مجموع 938 أ.د وبلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة مجموع 577 أ.د. وتشغّل بلدية أولاد الشامخ 20 عونا في موفّى سنة 2017 صرفت لهم أجور بقيمة 280 أ.د.

**طبيعة المهمة**

عملا بإذن المهمة عدد 555 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة لبلديّة أولاد الشامخ بعنوان سنة 2017 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت أعمال الرقابة على الفترة 2015-

[1] وذلك إثر توسّع البلديّة نتيجة التقسيم الترابي الجديد للبلديات المعد من قبل الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية طبقا للأمر الحكومي عدد 602 في 26 ماي 2016 المتعلّق بتحوير الحدود الترابيّة لبعض البلديات.

2017 باعتبار أن عملية الرقابة المالية على البلديات في إطار الاتفاقية المذكورة أعلاه انطلقت بعنوان السنة المالية 2015.

**إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات**

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانيّة الجماعة المحليّة على أنظار المجلس البلدي للاقتراع وجوبا خلال الدورة العاديّة الثالثة، تم عرض مشروع ميزانية البلدية على مداولة المجلس في دورته العاديّة الرابعة لسنة 2016 المنعقدة بتاريخ 25 نوفمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصول 16 و33 و34 من القانون سالف الذكر تمّت المصادقة على ميزانية البلدية من قبل والي المهديّة بتاريخ 30 ديسمبر 2016 كما تمّ عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية أولاد الشامخ في دورتها العادية الثانية لسنة 2018 والمنعقدة بتاريخ 25 ماي 2018 قبل أن يتمّ عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الإشراف التي صادقت عليه بتاريخ 27 جوان 2018.

وتم إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

**خلاصة أعمال المراجعة**

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص المرسّمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية التي تعذّر تحديدها بدقّة ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية أولاد الشامخ لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

## ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

| | السنة | 2015 | 2016 | 2017 | معدل التطور السنوي |
|---|---|---|---|---|---|
| **مقابيض** | | **740 216** | **876 904** | **1 195 843** | **27%** |
| **العنوان الأول** | | **414 105** | **433 953** | **697 784** | **30%** |
| 1 | **المداخيل الجبائية الإعتيادية** | **147 215** | **161 383** | **220 814** | **22%** |
| 1 | المعاليم على العقارات والأنشطة | 59 740 | 64 144 | 92 350 | 24% |
| 2 | مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي | 52 028 | 53 450 | 78 050 | 22% |
| 3 | معاليم الرخص وإسداء خدمات | 35 447 | 43 789 | 50 414 | 19% |
| 2 | **المداخيل غير الجبائية الاعتيادية** | **266 890** | **272 570** | **476 970** | **34%** |
| 5 | مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية | 2 165 | 14 141 | 13 878 | 153% |
| 6 | المداخيل المالية الاعتيادية | 264 725 | 258 428 | 463 092 | 32% |
| **العنوان الثاني** | | **326 111** | **442 951** | **498 059** | **24%** |
| 3 | **الموارد الذاتية المخصصة للتنمية** | **290 282** | **387 432** | **429 916** | **22%** |
| 7 | منح التجهيز | 59 747 | 123 974 | 220 220 | 92% |
| 8 | مدخرات وموارد مختلفة | 230 535 | 263 457 | 209 696 | -5% |
| 4 | **موارد الاقتراض** | **19 604** | **39 294** | **68 068** | **86%** |
| 9 | موارد الاقتراض الداخلي | 19 604 | 39 294 | 68 068 | 86% |
| 5 | **الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة** | **16 226** | **16 226** | **75** | **-93%** |
| 12 | الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | 16 226 | 16 226 | 75 | -93% |
| **مصاريف** | | **387 346** | **622 314** | **722 936** | **37%** |
| **العنوان الأول** | | **328 103** | **395 297** | **445 626** | **17%** |
| 1 | **نفقات التصرف** | **306 841** | **365 374** | **424 443** | **18%** |
| 1 | التأجير العمومي | 231 128 | 280 126 | 279 783 | 10% |
| 2 | وسائل المصالح | 71 721 | 78 603 | 130 004 | 35% |
| 3 | التدخل العمومي | 3 992 | 6 645 | 14 657 | 92% |
| 4 | نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة | 0 | 0 | 0 | |
| 2 | **فوائد الدين المحلي** | **21 262** | **29 923** | **21 183** | **0%** |
| 5 | فوائد الدين المحلي | 21 262 | 29 923 | 21 183 | 0% |
| **العنوان الثاني** | | **59 243** | **227 017** | **277 310** | **116%** |
| 3 | **نفقات التنمية** | **13 082** | **161 291** | **232 197** | **321%** |
| 6 | الإستثمارات المباشرة | 13 082 | 161 291 | 232 197 | 321% |
| 8 | نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة | 0 | 0 | 0 | |
| 4 | **تسديد أصل الدين** | **46 160** | **49 575** | **45 038** | **-1%** |
| 10 | تسديدأصل الدين | 46 160 | 49 575 | 45 038 | -1% |
| 5 | **النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة** | **0** | **16 151** | **75** | |
| 11 | النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة | 0 | 16 151 | 75 | |
| **الفائض** | | **352 871** | **254 590** | **472 907** | **16%** |

## تحليل موارد بلدية أولاد الشامخ ونفقاتها

### النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية أولاد الشامخ بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 472,907 أ.د تم تحويله بنسبة 100 % إلى المال الإحتياطي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامّة أنّ الفوائض الجمليّة للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة تساوي 120 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 16%.

وسجّلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأوّل خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 166 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 71 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلديّة بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 456 أ.د وبنسبة نموّ معدّلها 27 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك أساسا إلى التطوّر الذي شهدته كلّ من موارد العنوان الأول وموارد العنوان الثاني، حيث عرفت موارد العنوان الأوّل ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بقيمة بلغت 284 أ.د وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 30 % خلال الفترة 2015-2017، كما شهدت موارد العنوان الثاني سنة 2017 ارتفاعا بقيمة 172 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي يساوي 24 % خلال الفترة نفسها.

أما نفقات الميزانيّة، فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 356 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطوّر سنوي يساوي 37 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى التطوّر الذي شهدته مصاريف العنوان الأوّل والعنوان الثاني خلال هذه الفترة. حيث شهدت نفقات العنوان الأوّل ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 118أ.د وبمعدّل تطور سنوي يساوي 17 % خلال الفترة 2015-2017، كما شهدت نفقات العنوان الثاني ارتفاعا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 بما قيمته 218 أ.د وبمعدل تطور سنوي يساوي 116 % خلال نفس الفترة.

### الموارد

بلغت جملة موارد بلدية أولاد الشامخ خلال سنة 2017 مجموع 1.195 أ.د وهي تتكون في حدود 59 % من الموارد الاعتيادية و41 % من موارد التنمية.

وبلغت الموارد الاعتياديّة للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 697 أ.د وهي تتكوّن من الموارد الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 32 % ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 68 %.

وتطوّرت الموارد الجبائيّة الاعتياديّة لبلديّة أولاد الشامخ من 147 أ.د سنة 2015 إلى 221 أ.د سنة 2017 مسجّلة زيادة بقيمة 74 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 22 %. ونتجت هذه الزيادة عن نموّ

المعاليم على العقارات والأنشطة بقيمة 33 أ.د ومداخيل إشغال الملك العمومي والاستلزام بقيمة تساوي 26 أ.د ومعاليم الموجبات والرخص الإدارية والخدمات بقيمة تساوي 15 أ.د مقارنة بسنة 2015.

وتمثل المعاليم على العقارات والأنشطة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 92 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثّل 42 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. وتحُلّ في المراتب الموالية مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (78 أ.د) ومداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات (50 أ.د) أي ما يمثّل تباعا 35 % و23 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وتتوزّع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بين المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود نسبة 97 % ومداخيل أملاك البلديّة الاعتياديّة في حدود نسبة 3 %.

تطوّرت المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة من 267 أ.د سنة 2015 إلى 477 أ.د سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 210 أ.د ومعدّل تطوّر سنوي خلال الفترة 2015-2017 يساوي 34 %. ويفسّر ذلك أساسا بارتفاع المداخيل الماليّة الاعتياديّة (198 أ.د) بسبب تطوّر حجم المناب من المال المشترك المسند إلى بلديّة أولاد الشامخ سنة 2017 على اثر التوسّع الترابي للبلديّة حيث تطوّر من 214 أ.د سنة 2015 إلى 440 أ.د سنة 2017.

أمّا موارد التنمية للبلديّة فقد بلغت ما جملته 498 أ.د في سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بقيمة 172 أ.د وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 24 % خلال الفترة 2015-2017. ويفسّر ذلك بارتفاع الموارد الذاتيّة المخصصة للتنمية (140 أ.د) أي بمعدّل تطوّر سنوي خلال نفس الفترة يساوي 22 % وارتفاع موارد الاقتراض (48 أ.د) أي بمعدّل تطوّر سنوي خلال نفس الفترة يساوي 86 % في حين تراجعت الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 16 أ.د و بمعدّل تطوّر سنوي سلبي خلال نفس الفترة يساوي 93 %.

**<u>النفقات</u>**

بلغت نفقات العنوان الأول 446 أ.د سنة 2017 مسجّلة تطورا بقيمة 117 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 17 % خلال الفترة 2015-2017. وتبلغ نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح سنة 2017 ما قيمته 410 أ.د أي ما يمثّل 92% من مجموع نفقات العنوان الأول.

وشهدت نفقات التأجير العمومي تطورا بقيمة 49 أ.د مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطور سنوي يساوي 10 % خلال الفترة 2015-2017 كما عرفت كل من نفقات وسائل المصالح ونفقات التدخل العمومي نموا بقيمة 58 أ.د و11 أ.د تباعا مقارنة بسنة 2015 أي بمعدّل تطوّر سنوي يساوي على التوالي 35 % و 92 % خلال نفس الفترة.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت ما جملته 277 أ.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بقيمة 218 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة تطوّر سنوي تساوي 116 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بقيمة 232 أ.د وبنسبة 84 % وتسديد أصل الدين بقيمة 45 أ.د وبنسبة 16%.

وتطوّرت نفقات التنمية بقيمة 219 أ.د من 13 أ.د سنة 2015 إلى 232 أ.د سنة 2017 ونتج هذا التطوّر الملحوظ بنموّ حجم الاستثمارات المباشرة نتيجة برمجة عدّة مشاريع يذكر منها خاصّة الطرقات والمسالك بحجم اعتمادات مرسّمة بالميزانيّة بلغ 349 أ.د تمّ صرف 207 أ.د منها سنة 2017.

**القدرات المالية**

بلغ مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأوّل – المناب من المال المشترك / موارد العنوان الأوّل) ببلدية أولاد الشامخ نسبة 37 % سنة 2017 مقابل نسبة 48 % سنة 2015. ويعزى ذلك إلى تطوّر المناب من المال المشترك (43 %) بنسق أعلى من المداخيل الجبائيّة ومداخيل أملاكها (23 %). علما وأن هذا المؤشر بلغ على المستوى الوطني نسبة 70 % .

أمّا مؤشر هامش التصرف ببلدية أولاد الشامخ ((مصاريف العنوان الأوّل - نفقات التأجير) / مصاريف العنوان الأوّل) فقد بلغ نسبة 37 % في سنة 2017 مع التذكير أن هذا المؤشر ارتفع مقارنة بسنوات 2015 و2016 حيث بلغ على التوالي 30 % و 29 %.

**ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها**

**أولا:الرقابة على الموارد**

1. **تقدير الموارد**

بلغت نسبة موارد العنوان الأول المحققة ببلدية أولاد الشامخ مقارنة بالتقديرات (بدون اعتماد التنقيحات) ما نسبته 62 %. وتراوحت بين 87 % بالنسبة إلى مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه و74 % بالنسبة إلى مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات.

2. **إعداد جداول التحصيل**

يشكو إعداد جداول التحصيل عدّة نقائص تعلّقت خاصّة بعدم شموليتها فضلا عن التأخير في إعدادها.

**شموليّة جداول التحصيل**

استنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014، بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلدية أولاد الشامخ ما جملته 1.420 مسكنا مقابل 617 مسكنا مضمّنا بجدول تحصيل المعلوم الموظف على العقارات المبنية لسنة 2017. وبالتالي فإن 43 % من عدد المساكن المبنيّة بالمنطقة البلديّة لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل وذلك في ظلّ النقص المسجّل في أعوان الإحصاء في البلديّة الذي لم يواكب النمو العمراني لها.

**تثقيل جداول التحصيل**

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين 1 و 30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير تجاوز الشهرين.

3. **<u>استخلاص المعاليم</u>**

تبين ضعف نسب استخلاص الموارد الجبائية وذلك بالخصوص نتيجة عزوف المطالبين بالأداء عن الخلاص التلقائي للأداء البلدي وعدم حرص المحاسبين على استيفاء إجراءات التتبّع حيث يتمّ الاقتصار على المرحلة الرضائية دون إتمام إجراءات المرحلة الجبرية.

**توجيه الإعلامات**

تنصّ الفقرة الأولى من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمّن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة منه.."، وقد تبيّن أنّه من جملة 853 فصلا مثقلا بجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة لم يتم إعلام سوى 39 من أصحاب العقارات المبنية بعنوان سنة 2017. وبرّر القابض ذلك بتعدّد مشمولات القباضة الماليّة بالسّواسي وإلى كثرة الفصول المثقّلة وإعطاء الأولويّة لديون الدّولة في ظلّ نقص الأعوان.

**مواصلة اجراءات الاستخلاص**

من جهة أخرى، وخلافا لما جاء بالفقرة الثانية من الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والتي نصّت على أن "يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي للمدين مع نهاية 30 يوما من تاريخ تبليغ الإعلام المذكور، تبيّن من خلال الجدول الشهري لمتابعة الاستخلاصات الراجعة للجماعات المحلية بعنوان سنة 2017 أنه لم يقع تبليغ أي سند تنفيذي للأشخاص الذين تم إعلامهم.

**نسب الاستخلاص**

تطورت جملة التثقيلات ببلدية أولاد الشامخ من 174 أ.د في سنة 2015 إلى 203 أ.د في سنة 2017 مسجلة نسبة تطور قدرها 8 % وتمثل التثقيلات بعنوان المعاليم على العقارات المبنية ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري نسبة 92 % من مجموع التثقيلات بعنوان سنة 2017 حيث بلغت 85 أ.د بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية و101 أ.د بالنسبة إلى مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري.

وتطورت جملة المقابيض بعنوان المبالغ المثقلة من 13 أ.د في سنة 2015 إلى 27 أ.د في سنة 2017 مسجلة نسبة نمو قدرها 44 %. وتتمثل أهم المبالغ المستخلصة في المعلوم على العقارات المبنية ومداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري حيث مثلت على التوالي نسبة 44 % و48 %.

ورغم أهمية حجم المقابيض المستخلصة بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري مقارنة بجملة المقابيض (48 %) ومن نسق الاستخلاص الذي شهده استخلاص هذا المعلوم خلال الفترة 2015-2017 حيث بلغت نسبة التطور السنوي لاستخلاصه 108 % (من 2 أ.د سنة 2015 إلى 13 أ.د سنة 2017) شهد هذا المعلوم نسبة استخلاص لم تتجاوز 13 % نتيجة تواصل تراكم بقايا الاستخلاص التي شهدت معدل تطور سنوي قدره 15 % خلال نفس الفترة (من 83 أ.د إلى 88 أ.د).

ويبين الجدول التالي تفاصيل استخلاص المعاليم المثقلة ببلدية أولاد الشامخ بعنوان سنة 2017:

| الفصل | المقابيض(أ.د) | مبالغ للإستخلاص(أ.د) | نسبة الاستخلاص(%) |
|---|---|---|---|
| **المعلوم على العقارات المبنية** | 12,244 | 85,303 | 14 |
| **المعلوم على الاراضي غير المبنية** | 1,844 | 16,316 | 11 |
| **مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري** | 13,117 | 101,655 | 13 |
| **المجموع** | 27,205 | 203,274 | 13 |

**الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعاليم على العقارات**

ينصّ الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قباض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم"، إلاّ أنّه تبيّن عدم الالتزام بتطبيق أحكام الفصل المذكور.

### 4. <u>تحصيل واستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية</u>

استنادا إلى المعطيات الواردة بالسجل الوطني للمؤسسات المحدث بالأمر عدد 780 لسنة 1994 والمؤرخ في 4 أفريل 1994، فإنّ المنطقة البلدية بأولاد الشامخ تحتوي في سنة 2017 على نسيجا مؤسساتيا يضم 1.034 مؤسسة.

وتوظف بلدية أولاد الشامخ سنويا الحدّ الأدنى من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المستغلين لعقارات معدّة لهذه الأنشطة والذي يساوي وفقا للفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، المعلوم على العقارات المبنية. وقد لوحظ أنّ البلدية لم تضمّن بجدول مراقبة تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور أعلاه كل المؤسسات الراجعة لها بالنظر والمدرجة بالسجل سالف الذكر، حيث اقتصر جدول مراقبة تحصيل المعلوم بعنوان سنة 2017 على 134 مؤسسة (مطالبة بدفع معلوم جملي قدره 4,4 أ.د سنويا) أي ما يمثّل 13 % من المؤسسات الواردة بالسجل الوطني المنشور من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما لم تقم البلديّة بأيّة عمليّة تحيين مقارنة بسنة 2015.

ورغم أهمية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية، فقد تبيّن أنّ القباضات المالية، وباستثناء القباضة المالية بالبحيرة والقباضة المالية بطبلبة، لم تواف قابض بلدية أولاد الشامخ بالقائمات التفصيلية الشهرية لعمليات تحويل المبالغ الراجعة للبلدية بعنوان هذا المعلوم. أما مصالح البلدية، فبالإضافة إلى عدم طلبها واستغلالها للقائمات الواردة على القباضة البلدية بأولاد الشامخ، فإنها لم تحرص على طلب هذه القائمات من القباضات الأخرى والتي تبين تفاصيل كل عملية تحويل ممّا حال دون إجراء المقارنة بين القيمة المضمّنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا قصد الوقوف على الحالات التي تستوجب خلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب بما يُسهم في تحصيل موارد إضافية.

### 5. سقوط فصول بالتقادم

لئن تم تقديم قائمات في بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 فإنها لا تتضمن أية بيانات حول سنة وجوبية الدّين وتاريخ التثقيل ونوع وتاريخ الأعمال القاطعة للتقادم التي تولاها المحاسب. وذلك خلافا لما ورد بالمذكرة العامة عدد 11 لسنة 1995 المؤرخة في 16 جانفي 1995 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية، مما لا يسمح بتحديد الفصول التي سقطت بالتقادم.

وفقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنّه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعا لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلّقة بسنة 2010 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقا لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

واتضح في هذا الإطار، من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2017 ما جملته 94 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جملية بما قيمته 56 أ.د (أي بنسبة 59 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 01 جانفي 2011 إلى موفى سنة 2017 بما يعرّضها للسقوط بالتقادم.

### 6. الجمع بين مهام متنافرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونيّة في مجال استصدار وثائق الاستخلاص الوقتيّة

لوحظ أن وكيل المقابيض ببلدية أولاد الشامخ يتولى إعداد وصولات خلاص المعاليم المكلّف باستخلاصها وبإعداد أذون الاستخلاص الوقتيّة في شأنها وهي مهام متنافرة من شأن الجمع بينها أن لا يضمن التأكّد من التطابق بين القيمة الفعليّة للوصولات والمبلغ الفعلي الواجب تضمينه بسند الاستخلاص الوقتي. وتفاديا للمخاطر التي قد تنجم عن هذا الجمع يتوجّب أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية الموارد إعداد سند الاستخلاص الوقتي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعليا.

### 7. مداخيل الأملاك البلديّة العقاريّة

بالرغم من أنّ أحكام القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرّخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقة بين المسوّغين والمتسوّغين فيما يخصّ تجديد كراء العقارات والمحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف أتاح للبلدية إمكانية تعديل معينات الكراء وأن يكون مقابل قيمة كرائية عادلة وفق ما جاء بالفصول من 22 إلى 26 من القانون سالف الذكر، فإنّه تبيّن من خلال فحص قائمة عقود تسويغ المحلات التجاريّة التي تمتلكها البلدية والبالغ عددها 16 أنه تم الإقتصار على التنصيص على زيادة سنوية تساوي 2 % بالنسبة لثلاثة عقود فقط.

إضافة إلى ذلك تولت البلدية تجميد نسبة الزيادة السنوية بالنسبة لخمسة عقود تسويغ تم تجديدها وهو ما من شأنه أن يحرم البلدية من مداخيل إضافية بعنوان الزيادة السنوية في معينات الكراء.

### 8. التصرّف في الضمانات النهائيّة لعقود اللزمة

نصّت كراسات الشروط المنظمة للسوق الأسبوعية بأولاد الشامخ والسوق الأسبوعية بالشحيمات على أن يبقى الضمان النهائي مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من المبالغ بعنوان عقد اللزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة. في حين نصت كراس الشروط المتعلقة بتسويغ محطة النقل الريفي واللواج والعقد المنظم للزمة السوق الأسبوعية بالسمرة على خلاف ذلك حيث اعتبرت الضمان النهائي جزءا من المبلغ المستوجب حيث يتم تقسيط المبلغ المتبقي دون اعتبار الضمان النهائي.

وفي الحالتين تعتبر البلدية بالنسبة لجميع الأسواق المستلزمة قيمة الضمان النهائي خلاصا للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

### 9. مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

ومن جهة أخرى تبين أن البلدية لا تقوم بمسك دفاتر لجرد أملاكها الخاصة والعامة وتقتصر على الكتب التوضيحي المؤرخة في 27 ماي 1995 والتي بمقتضاها أحال المجلس الجهوي لولاية المهدية الممثل في شخص رئيسه إلى بلدية أولاد الشامخ جميع العقارات التابعة للمجلس الجهوي والكائنة بالمنطقة البلدية بأولاد الشامخ وهو ما يحول دون متابعة أملاكها.

### 10. تسوية العمليات خارج الميزانية

تنصّ التعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 2 سبتمبر 1991 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية على استحثاث الإجراءات اللازمة لتسوية العمليات الخارجة عن الميزانية خاصة في بندي الإيداعات المختلفة والمقابيض المستخلصة قبل إعداد أذون الاستخلاص والعمل على تسوية المبالغ التي تجاوزت السنتين وذلك بتنزيلها بميزانية البلدية. إلاّ أنّه بالرجوع إلى القائمات المفصلة في المقابيض الخارجة عن الميزانية والمتبقية للصرف بتاريخ 31 ديسمبر 2017، تبيّن أنّ 19,701 أ.د من جملة 22,878 أ.د بعنوان الضمانات تعود إلى أكثر من سنتين ولم تتم تسويتها.

## ثانيا: الرقابة على انجاز النفقات

### 1. تقدير نفقات الميزانية

بلغت نسبة انجاز نفقات العنوان الأوّل ببلديّة أولاد الشامخ مقارنة بالاعتمادات المرسمة بالميزانية 48 % سنة 2017. كما شهدت الاعتمادات الأصليّة بالنسبة إلى نفقات العنوان الأوّل المرسّمة بالميزانيّة مقارنة بالاعتمادات النهائيّة نسبة تغيّرات[2] ملحوظة تجاوزت 38 % مسجلة تراجعا من 980 أ.د إلى 580 أ.د. ويفسّر ذلك خاصّة بالتنقيحات بالنقصان في نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة بما قدره 302 أ.د و بنسبة 100% .

أما بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فلم تتجاوز نسبة الانجاز 44 % مع تسجيل نسبة تغيّرات قدرها 11 % نتيجة التنقيحات بالزيادة خاصّة بالنسبة إلى نفقات الاستثمارات المباشرة بما قدره 80 أ.د. وبرّرت البلديّة ضعف نسبة الانجاز إلى التعطّل الذي شهده البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 في المرحلة المتعلّقة بالدّراسات.

[2] نسبة التغيّرات: (الاعتمادات النهائية المرسمة- الإعتمادات الأصلية المرسمة)/الإعتمادات الأصلية المرسمة

وبلغت نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لنفقات العنوان الثاني 60 %. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة للاستثمارات المباشرة بنسبة بلغت 50 %.

2. **تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017**

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية. وتضمّن البرنامج مشروعا وحيدا بقيمة 200 أ.د بخطّة تمويليّة بحساب 87 أ.د مساعدة و113 أ.د تمويل ذاتي لتعبيد الطرقات.

3. **عقد نفقات بعد 15 ديسمبر**

قامت البلدية بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترطه الفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة الذي ينص على أنّه" لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها ".وبالرّجوع إلى تطبيقة أدب بلديات بلغت قيمة هذه النفقات 889 د.

## أهم التوصيات

- ✓ توصي الدّائرة بضرورة التقيّد بالقوانين وخاصّة أحكام مجلّة الجباية المحليّة ومجلّة المحاسبة العموميّة وبالتراتيب الجاري بها العمل وخاصّة المتعلّقة منها بمجال الماليّة العموميّة المحليّة.
- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية بالسواسي وأمانة المال الجهوية بالمهدية.
- ✓ ضرورة تحيين البلديّة لجدولي تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة وذلك من خلال إعداد إحصاءات تكميلية لإضفاء الشمولية اللازمة على توظيفها بما يسمح بتحسين مواردها.
- ✓ ضرورة إيلاء أعمال الاستخلاص والتتبع الأهمية اللازمة لتحسين نسب الاستخلاص وخاصة فيما يتعلّق بالمعاليم على العقارات.
- ✓ ضرورة تحيين جدول المراقبة بتضمينه المؤسسات الموجودة بالمنطقة البلدية وتحديد المبلغ الأدنى المطلوب منها و إجراء مراقبة بالاعتماد على جدول شامل للمؤسسات الخاضعة للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية المهدية
بلدية أولاد الشامخ

عدد 086

أولاد الشامخ في.....
24 ديسمبر 2018

**من رئيس بلدية أولاد الشامخ**

**إلـــى السيد**

**رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة**

**الموضوع:** حول الرقابة المالية على حسابات بلدية أولاد الشامخ لسنة 2017.

**المرجـــع:** مكتوبكم عـــدد 2018/12/114 بتاريخ 17 ديسمبر 2018.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجـــع أعلاه والمتعلق بتقرير الملاحظات الأولية حول الرقابة المالية على حسابات بلدية أولاد الشامخ لسنة 2017، أتشرف بإفادتكم بالإجابات التالية حول مختلف الملاحظات الواردة بهذا التقرير:

| الملاحظات / التوصيات | الإجابة |
|---|---|
| **تقديـــر الموارد** | تم تحقيق 62 % من موارد العنوان الأول سنة 2017 وذلك يعود بالأساس إلى التقديرات المرتفعة للموارد المتعلقة بالمناب من المال المشترك(تم الأخذ بعين الإعتبار عند تقدير هذه المورد عدد السكان بإعتبار تعميم النظام البلدي أي كامل المعتمدية إلا أنه فعليا لم يتم إعتماد العدد الجملي للسكان كمؤشر رئيسي للمناب من المال المشترك)<br>وتجدر الإشارة أنه تم إجراء تنقيح للميزانية وتم تحقيق نسبة 89,45 % من موارد العنوان الأول بعد هذا التعديل. |
| **إعداد جداول التحصيل:**<br>**-شمولية جداول التحصيل** | تم تضمين 617 مسكنا بجدول التحصيل الموظف على العقارات المبنية من جملة 1.420 وذلك نظرا لشساعة المنطقة البلدية من جهة حيث نجد عديد التجماعات السكنية التي لا تتمتع بأي خدمة تمكن أن توظف عليها معاليم أداء بلدي(مثل منطقة أولاد نصيب، الهواني، أولاد الميساوي، الكواملية...) حيث تملك هذه الأسر عقارات فلاحية متسعة علما بأن البلدية ستعمل على تحيين جدول التحصيل المتعلق بالعقارات المبنية. |
| **-تثقيل جداول التحصيل:** | تم تسجيل تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وذلك لتزامن سنة 2017 مع الإحصاء العشري 2017-2026 وهو ما أدى إلى هذا التأخير كما أنه لم يتسن للبلدية التعاقد مع أعوان إحصاء مما أخّر تثقيل هذه |

| | |
|---|---|
| | الجداول وسيتم العمل على تلافي ذلك مستقبلا بإعتبار أن ذلك يؤثر على تقييم أداء البلدية . |
| **إستخلاص المعاليم** | يمكن تبرير ضعف نسق إستخلاص الموارد الجبائية بعدم وجود آلية كفيلة بجعل المطالبين بدفع ما تخلد بذمتهم من آداء علما بأن بلدية أولاد الشامخ تعمل على تطبيق ما جاء بمكتوبي السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 12028 بتاريخ 6 ديسمبر 2017 وعدد 20/220 بتاريخ 15 جانفي 2013 والمتعلقين بربط بعض الخدمات التي تسديها الجماعات المحلية بخلاص المعاليم المرخص لها في إستخلاصها ومكتوب السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة عدد 20/6501 بتاريخ 18 سبتمبر 2016 والمتعلق بالإستظهار بشهادة إبراء للإنتفاع بخدمات الجماعات المحلية. |
| **توجيه الإعلامات:** | تتعهد بلدية أولاد الشامخ بالتنسيق مع السيد قابض المالية بالسواسي محتسب البلدية على تبليغ أقصى ما يمكن من الإعلامات للمدنيين والمطالبين بدفع المبالغ المطلوبة منهم . |
| **مواصلة إجراءات الإستخلاص** | سيتم التنسيق مع قابض المالية بالسواسي لتبليغ السندات التنفيذية في الآجال القانونية. |
| **نسب الإستخلاص:** | تعتبر المعاليم الراجعة من كراء عقارات معدة لنشاط تجاري من أهم المبالغ المثقلة بالإضافة إلى المعاليم على العقارات المبنية وقد شهدت نسب إستخلاص المعاليم المتعلقة بكراء محلات تجارية تطورا هاما خلال سنة 2017 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك يرجع أساسا إلى القضية الإستعجالية التي تولت البلدية القيام بها منذ 2016 ضد المتسوغين الذين تلددوا في دفع ما تخلد بذمتهم من ديون وقد تم تسويغ هذه المحلات لمتسوغين جدد طبقا للإجراءات الجاري بها العمل في هذا المجال (إختبار+ بتة) وتحرص مصالح البلدية على إستخلاص هذه المعاليم من مستحقيها. |
| **الخطايا بعنوان التأجير في دفع المعاليم على العقارات:** | تتعهد بلدية أولاد الشامخ بالتنسيق مع السيد قابض المالية بالسواسي محتسب البلدية بإحترام ما جاء بالفصل 19 من مجلة الجماعات المحلية وذلك بإحتساب 0,75 %عن كل شهر تأخير. |
| **تحصيل وإستخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجاريـــــة أو المهنية:** | تبعا للإحصاء المعد سنة 2017 من قبل أعوان البلدية فقد تم إحصاء عدد من مؤسسات وهي المؤسسات المنتصبة بمثال التهيئة العمرانية بالبلدية ولم يتم إحصاء المؤسسات المنتصبة بالمناطق التي شملها التوسع العمراني ولم يتم تحيين هذه المؤسسات لأن الإحصاء لم يكن حاضرا خلال سنة 2017.<br>وتتعهد البلدية على طلب وإستغلال القائمات الواردة على القباضة المالية كما سيتم المقارنة بين القيمة المضمنة بجدول مراقبة تحصيل المعلوم والمبلغ المستخلص فعلا. |

| | |
|---|---|
| **سقوط فصول بالتقادم** | سيتم الحرص قدر الإمكان على إستخلاص المعاليم المستوجبة على المؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية وذلك بالتنسيق مع السيد القابض ومصالح مراقبة الإداءات حتى لا تسقط فصول التقادم. |
| **الجمع بين مهام متناصرة وعدم التقيد بالإجراءات القانونية في مجال إستخلاص الوقتية** | تتعهد مصالح البلدية على أن تتولى المصلحة المكلفة بتصفية الموارد إعداد سندا الإستخلاص الوقتي على ضوء المبالغ التي قامت بتصفيتها فعليا. |
| **مداخيل الأملاك العقارية:** | تم تجميد نسبة الزيادة السنوية بالنسبة لعقود التسويغ المحلات التجارية وذلك بناء على مضموني مداولة النيابة الخصوصية لبلدية أولاد الشامخ المصادق عليه بتاريخ 2013/4/8 و بتاريخ 2017/05/02.<br>علما بأن مبالغ تسويغ المحلات التجارية شهدت إرتفاعا كبيرا وذلك بسبب الزيادة السنوية 5%المطبقة على المتسوغين بإعتبار أن هناك عقود تم إبرامها منذ سنة 1998 (محمد الناصر بن علي ولطفي قرنيطة) |
| **مسك حسابية خاصة لمكاسب البلدية:** | يجدر التذكير أن بلدية أولاد الشامخ إقتنت دفترين من المطبعة الرسمية لجرد أملاكها الخاصة والعامة وهي بصدد تضمين جميع هذه أملاك بالدفاتر الخاصة بها. |
| **تسوية العمليات خارج الميزانية** | تتعهد بلدية أولاد الشامخ بالتنسيق مع قابض المالية بالسواسي محتسب بلدية أولاد الشامخ على تسوية العمليات خارج الميزانية في الآجال والتقيد بالتعليمات العامة عدد 5 بتاريخ 1991/9/2 والمذكرة العامة عدد 47 بتاريخ 2005/6/22. |
| **إنجاز النفقات:**<br>**تقدير نفقات الميزانية** | بلغت نسبة إنجاز نفقات العنوان الأول ببلدية أولاد الشامخ سنة 2017 مقارنة بالإعتمادات المرسمة بالميزانية 48% ويعود ذلك أساسا إلى التقديرات المرتفعة لنفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة عند إعداد ميزانية 2017 وذلك رغم التنقيحات. |
| **تقدير نفقات الميزانية العنوان الثاني:** | لم تتجاوز نسب إنجاز نفقات العنان الثاني 44 % نظرا للتعطل الذي شهده البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2017 في المرحلة المتعلقة بالدراسات. |
| **تنفيذ البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2017** | تم إعداد البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2017 وفق االمقاربة التشاركية وذلك في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وقد أفرزت الجلسات التشاركية الثلاث على المصادقة على مشروع تعبيد الطرقات الكائنة بالحي الصناعي. |
| **التصرف في الضمانات النهائية لعقود اللزمة** | تتعهد بلدية أولاد الشامخ بالتنصيص على أن يبقى الضمان النهائي لعقدي تسويغ السوق الأسبوعية بالسمرة ومحطة النقل الريفي واللواج مخصصا لحبين تنفيذ اللزمة وذلك مثلما هو الشأن لعقدي تسويغ السوق الأسبوعية بأولاد الشامخ والسوق الأسبوعية بالشحيمات. |
| **عقد نفقات بعد 15 ديسمبر** | تم عقد نفقيتين بعد تاريخ 15 ديسمبر وهي النفقة المتعلقة بتعليق الإعلانات ونشرها ومصاريف الوقاية الصحية وذلك حتى لا تبقى مبوبة ضمن الديون بالنسبة للأولى أما بالنسبة للثانية فتتعلق بمنحة الحليب التي يتمتع بها العملة بالنسبة للسداسي الثاني 2017.<br>علما أنه سيتم إحترام الفصل 90 من مجلية المحاسبة العمومية في المستقبل. |

رئيس البلدية
حسن بن عبد الله

الادارة العامة
للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR

وزارة المالية

القباضة المالية بالسواسي
R F SOUASSI

السواسي في 24 ديسمبر 2018

إلـــــى

السيّد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع: حول بعض الملاحظات على حسابات بلدية أولاد الشامخ.

المرجع: تقرير ملاحظات أولية عدد ص/114/12/2018 بتاريخ 17 ديسمبر 2018.

تحية طيبة وبعد،

ردّا على بعض الملاحظات الواردة بتقريركم المذكور و التي تخص قابض المالية محتسب بلدية أولاد الشامخ، نفيد سيادتكم أنه وكما تفضّلتم، تمّ توجيه عدد 39 إعلام فقط بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017، وذلك راجع إلى مشمولات القباضة المتعددة وإلى كثرة الفصول المثقلة وإعطاء الأولية لديون الدولة (ديون جبائية وخطايا وعقوبات مالية) في ظل نقص الأعوان التي من شأنها إعداد الإعلامات والمحاضر وكذلك نقص أعوان التبليغ (عدلي خزينة فقط) موكول لهما تبليغ جميع الفصول المثقلة الراجعة للدولة والجماعات المحلية. وسنعمل مستقبلاً على إستئناف عمليات التبليغ الودية منها والجبرية حرصًا على إستخلاص ديون بلدية أولاد الشامخ وتنمية مواردها.

أما في ما يخص إستخلاص الخطايا بعنوان التأخير في دفع المعلوم على العقارات بنسبة 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه، فإن المعاليم على العقارات الراجعة للبلدية المذكورة يتم إستخلاصها في أغلب الأحيان من قِبَل وكيل المقابيض نظرًا لبعد المطالبين بالأداء على مقر القباضة (مسافة 27 كم) وذلك دون إحتساب خطايا التأخير، وسنعمل مستقبلاً على دعوة وكيل المقابيض إلى إستخلاص خطايا التأخير في دفع المعاليم على العقارات.

كما سنعمل على إبراز الفصول التي لم يشملها أعمال قطع للتقادم مذّ الخمس سنوات الماضية، والحرص مستقبلاً على إستئناف عمليات التتبع الودية والجبرية درءًا لخطر سقوطها بمرور الزمن. والســـــــلام

قابض المالية بالسواسي

الإمضاء: ماهر الحاج محمود

القباضة المالية بالسواسي - شارع البيلة - 5140 - السواسي - الهاتف / الفاكس: 73610188